الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
18 November 2022
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

ثم: السيد فينانسيو غيرا (نائب الرئيس) ..... (البرتغال)

ثم: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

البند 109 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند 110 من جدول الأعمال: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

البند 111 من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-22668 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 109 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/77/125 و A/77/127 و A/77/128 و A/77/132 و A/77/164)

البند 110 من جدول الأعمال: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

البند 111 من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/77/137)

1 - **السيدة شانتز** (مكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قالت إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واصل في العام الماضي تنفيذ استراتيجيته المؤسسية للفترة 2021-2025، حيث قدم التعاون والدعم التقنيين للدول الأعضاء في مكافحة المخدرات والفساد والإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الجرائم التي تؤثر على البيئة وجرائم الفضاء الإلكتروني. وفي إطار مناصرة المكتب للتعاون فيما بين الوكالات والقطاعات، أعد برنامجا مشتركا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لدعم البلدان في قياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وأعد أيضا إطارا إحصائيا لقياس حالات قتل النساء والفتيات لأسباب تتعلق بنوع الجنس ("قتل الإناث") مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإطارا لقياس التدفقات المالية غير المشروعة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووافقت اللجنة الإحصائية على كلا الإطارين. وأطلق المكتب أيضا استراتيجيته للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2026)، وهي عبارة عن التزام بالعمل على توفير مكان عمل أكثر تنوعا ومساواة بين الجنسين واستيعابا للجميع وبتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة.

2 - وأردفت قائلة إن المكتب يواصل عمله لحماية أرواح جميع المهاجرين وحقوق الإنسان الواجبة لهم، بما في ذلك في مجال مكافحة التهريب والاتجار. وخلال منتدى استعراض الهجرة الدولية الأول، استضاف المكتب والمنظمة الدولية للهجرة اجتماع مائدة مستديرة بشأن هذا الموضوع، واعتمدت الدول الأعضاء إعلانا بشأن التقدم المحرز التزمت فيه بضمان توفير الحماية والمساعدة الفعالتين للمهاجرين الذين وقعوا ضحايا للاتجار. وسيواصل المكتب دعم تلك الالتزامات، بوصفه عضوا في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وفي ظل ما تمخضت عنه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تفاقم لأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، التي تشكل أحد الأسباب الجذرية للاتجار، وبالنظر لزيادة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد الضحايا المحتملين وتجنيدهم واستغلالهم، يشكل اعتماد إعلان سياسي قوي وشامل بشأن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إنجازا كبيرا. وبالإضافة إلى أن الإعلان السياسي ينص على مبدأ عدم معاقبة ضحايا الاتجار والاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي ينسقه ويشارك في رئاسته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يتضمن الإعلان اعترافا بدور الناجين من الاتجار بوصفهم عوامل تغيير. وسيطلق المكتب في عام 2022 أيضا مجموعة أدوات لمساعدة الدول الأعضاء في التحقيق في الاتجار بالأشخاص لأغراض استئصال الأعضاء ومقاضاة مرتكبيه، وسينشر تقريره العالمي الذي يصدر كل سنتين عن الاتجار بالأشخاص.

3 - وأضافت قائلة إن تأثير الجائحة على مظاهر الإرهاب، ولا سيما الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، يقتضي أن تكون استجابات الدول مترابطة بشكل متزايد، من خلال اتخاذ تدابير متناسبة وقانونية وخاضعة للمساءلة وممتثلة للالتزامات القانونية الدولية. ومن خلال برنامج عالمي مجدد، يدعم المكتب استحداث تدابير للتصدي للإرهاب تركز على الناس، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة التقنيين في وضع استراتيجيات لمنع الإرهاب والكشف عنه، ويواصل دعم العمليات الحكومية الدولية، مثل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، التي تشارك فيها بنشاط دول أعضاء وأكثر من 110 من منظمات أصحاب المصلحة المتعددين. واضافت أن المكتب يواصل تزويد الدول، بناء على طلبها، بالمساعدة التقنية بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك من خلال أنشطة التدريب وإذكاء الوعي وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

4 - وتابعت حديثها قائلة إن المكتب أصدر في مناسبة خاصة نظمتها لجنة المخدرات احتفالا باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، تقريره العالمي عن المخدرات لعام 2022، الذي يقدم معلومات عن أسواق المخدرات العالمية، وتعاطي المخدرات وإنتاجها والاتجار بها، والعلاقة بين المخدرات والنزاعات، وتأثير المخدرات على البيئة. وقد أولت اللجنة في دورتها الخامسة والستين

اهتماما خاصا لتسريع وتيرة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات مكافحة المخدرات من أجل تحسين توافر المواد الخاضعة للرقابة وإمكانية الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية. وفي الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أطلق المكتب المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة غريس)، وأسندت إليه ولايات جديدة تتعلق بتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق بحالات الطوارئ وتسريع وتيرة التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

5 - وقالت إن المكتب يواصل أيضا دعم استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وتنظم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في إطار متابعتها لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مناقشات فيما بين الدورات بشأن منع ومكافحة الجرائم التي تضر البيئة، تضم خبراء ومقرري سياسات من أكثر من 800 جهة مشاركة من الدول وغير الدول. ووفقا للقرار 6/10 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة، تجرى مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن تطبيق الاتفاقية على الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تضر بالبيئة. كما ينشر المكتب دليلا تشريعيا بشأن الاتجار بالنفايات، ومن المقرر نشر الطبعة الثالثة من تقريره عن جرائم الحياة البرية في العالم في عام 2023.

6 - واسترسلت قائلة إنه نظرا لتزايد تعقد حالة المخدرات والجريمة في فترة ما بعد الجائحة، يتلقى المكتب مزيدا من الطلبات لتقديم المساعدة المعيارية والدعم التقني إلى الدول الأعضاء وولاياته في هذا الصدد آخذة في التطور. ولكن نظرا لأن عدم وجود ميزانية أساسية سليمة لا يزال يعوق قدرة المكتب على الاستجابة لتلك الطلبات، فإنه يعتمد على الدول الأعضاء للمساعدة على ضمان وتعزيز استمرار توفير التعاون والدعم الأساسيين.

7 - **السيدة إكميكتزوغلو** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يقدرون خبرة المكتب في منع ومكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية والجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وفي تعزيز نظم العدالة الجنائية والنهوض بسيادة القانون. وحثت جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية مكافحة الفساد، والاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات، وعلى التنفيذ الكامل لإعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8 - واستطردت قائلة إن الاتجار بالأشخاص مازال يشكل شاغلا خطيرا على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا ولكن من الضروري اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة تلك الجريمة، وينبغي زيادة تعزيز التعاون بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها. وأشادت بالتزام المكتب بأن يعمم في برامجه بشكل تام منظور المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والشباب، وحماية الأطفال، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومع استمرار استغلال شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية والنهوض بسيادة القانون للتصدي للجرائم المرتكبة على شبكة الإنترنت وخارجها. وأضافت أن اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة بشأن المكافحة العالمية لجرائم الفضاء الإلكتروني التي يجري التفاوض بشأنها حاليا جديرة بالثناء ولكن ينبغي ألا تستخدمها الدول لتقييد الوصول إلى الإنترنت أو ممارسة المراقبة أو انتهاك حقوق الإنسان.

9 - وسألت عن الكيفية التي يمكن بها إدماج إصلاح قضاء الأحداث في الجهود الأوسع نطاقا للنهوض بسيادة القانون وكيفية إشراك الأطفال على نحو أكثر جدوى في تصميم هذه الإصلاحات. وقالت إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقفون متحدين في دعمهم الثابت لأوكرانيا ويدينون بشدة العدوان العسكري غير المبرر الذي يشنه الاتحاد الروسي بلا داع في ذلك البلد، ويودون أن يعرفوا كيف أثرت الحرب على الجريمة المنظمة في المنطقة وخارجها، وما الإجراءات اللازمة، بما في ذلك من جانب المكتب، للتصدي لتلك الجرائم ومنعها. وختمت حديثها قائلة إنه يلزم أيضا توفير تفاصيل أوفى عن مساهمات المكتب في إجراءات الأمم المتحدة في أوكرانيا.

10 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن بلده يرحب ترحيبا شديدا بالجهود التي يبذلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنسيق عمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأعرب عن امتنان بيلاروس لمكتب نيويورك التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لإسدائه المشورة بشأن القرار المتعلق بتحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي اعتمد أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة. وقال إن وفد بلده يود الحصول على مزيد من التفاصيل عن كيفية تعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع المكلفين بولايات

في إطار الإجراءات الخاصة وعن ماهية الأنشطة الرئيسية المقررة لمكافحة الاتجار بالأشخاص للسنة الحالية.

11 - **السيدة رومولوس أورتيغا** (المكسيك): قالت إن بلدها يعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويشيد بدوره القيادي في مكافحة المخدرات والجريمة من خلال استحداث وتطبيق تدابير متوازنة وشاملة وقائمة على حقوق الإنسان لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وطلبت معلومات عن الخطط الرامية إلى تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين المكتب وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة من أجل الاستفادة من الجهود المبذولة في فيينا وجنيف ونيويورك.

12 - وأردفت قائلة إن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تعتمد محور تركيز متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات لتلبية الاحتياجات الحالية بصور فعالة في وقت يواجه فيه العالم أزمة اجتماعية واقتصادية جديدة تتفاقم بسبب القضايا الجيوسياسية، بينما لا يزال شبح الجائحة جاثما. ويجب أن يتعاون المكتب مع كيانات أخرى داخل المنظومة لمواجهة التحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات أمام تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، بغية "توحيد الأداء" في الأمم المتحدة.

13 - **السيدة شانتز** (مكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قالت إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مناقشة رفيعة المستوى جرت مؤخرا بشأن تعزيز إدماج منظور الشباب في صميم العدالة الجنائية ومنع الجريمة، ونُظمت بالاشتراك مع مكتب رئيس الجمعية العامة، سلط الضوء على المبادرات الرامية إلى تشجيع الشباب على أن يكونوا عوامل نشطة لحفز التغيير وقدم نماذج لهذه المبادرات. وتلقي المقترحات والتوصيات المنبثقة عن المناقشة وجلسة التحاور التي دار النقاش خلالها الضوء على أمثلة لتعاون الشباب ومشاركتهم في وضع السياسات التشريعية المتعلقة بالعدالة الجنائية. وما فتئ المكتب أيضا يعمل على تعميم مراعاة منظور الشباب في الأنشطة ذات الصلة بالفساد، مثل مبادرة غريس. وأضافت أن المكتب شارك في عدة مناسبات نظمها منتدى الشباب وذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، وكذلك قبل انعقاد دورتي لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،، مما يتيح فرصا للشباب لمناقشة أولوياتهم والكيفية التي يمكن أن يساهموا بها في تصميم السياسات الحكومية.

14 - وتطرقت إلى الحديث عن أوكرانيا، فقالت إن المكتب أطلق المبادرة الجديدة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية في عام 2022، في إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، والتي تمكّن مفتشي المكتب من فحص الشحنات المحتوية على الحبوب والترخيص بها. ويقوم المكتب حاليا بإنشاء مكتب برنامجي في اسطنبول لتعزيز توفير المساعدة في هذا المجال. وأضافت أن حالة الاتجار بالبشر في أوكرانيا ليست جديدة. وقد لاحظ المكتب في تقريره العالمي عن الاتجار بالأشخاص سقوط عدد كبير من الضحايا منذ عام 2015، وتوقع إمكانية زيادة تعرض النساء والفتيات للخطر نتيجة للنزاع. وقد بدأت البلدان المجاورة ودول أخرى بالفعل التحقيق في حالات الاتجار بالبشر التي تشمل ضحايا من أوكرانيا ومقاضاة مرتكبيها. ونشر المكتب أيضا ورقات بحثية عن الاتجار وتهريب المهاجرين في أوكرانيا وحولها، بالتعاون الوثيق مع المنظمات العاملة في الميدان، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة، ومع أجهزة إنفاذ القانون والسلطات في البلدان المجاورة، ومع فرق العمل الأوروبية المتفرغة، في محاولة للمساعدة على وضع أفضل استراتيجية لمنع الاتجار بالبشر. ومن خلال فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يشكل آلية التنسيق التي تستخدمها الأمم المتحدة والوكالات الشريكة، يعقد المكتب اجتماعات لوضع سياسات تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للخطر المحتمل الذي يشكله الاتجار بالبشر.

15 - وأردفت قائلة إن المكتب ركز في صوغ سياساته على التصدي للزيادة المثيرة للقلق في نشاط الاستغلال الجنسي على الإنترنت التي لاحظتها شريكته، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويلاحظ في الوقت نفسه أن التكنولوجيا يمكن أن تساعد أيضا في كشف الحالات. وقد قدم المكتب مؤخرا مدخلات إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وسيعمل مع الممثلتين الخاصتين للأمين العام المعنيتين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالعنف ضد الأطفال من أجل تنسيق نهج لتقديم المساعدة التقنية. ويساعد المكتب أيضا في تنسيق أعمال فريق عامل في محاولة للتصدي للحالة.

16 - **السيدة إكميكتزوغلو** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن قضايا مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجمات السيبرانية والتطرف العنيف والهجمات الإرهابية المحتملة تؤثر على جميع الأولويات الأساسية الخمس لخطة التنمية المستدامة: الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة. وتوفر منظومة الأمم المتحدة إطارا فعالا للتصدي للتحديات المعقدة، ولكن مكافحة هذه الجرائم تتطلب الموازنة بين الكفاءة الأمنية والحرية والدفاع عن القيم وحقوق الإنسان.

17 - وأردفت قائلة إن مكافحة الأشكال القائمة والناشئة للجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب استجابة منسقة وهادفة من خلال تنفيذ جميع الدول لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها. وقد كثف الاتحاد الأوروبي جهوده لمكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع مجموعة أدوات شاملة لمكافحة الفساد على الصعيد العالمي وتوفير الدعم والحماية لمن يكشفون عنه. وعلى الصعيد الداخلي، ترصد المفوضية الأوروبية التدابير التي تضعها الدول الأعضاء فيها في إطار الآلية الأوروبية لسيادة القانون. ومن الضروري أيضا تعزيز الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجريمة البيئية، التي تسبب أضرارا اقتصادية وبيئية واجتماعية خطيرة.

18 - وأفادت أن الاتحاد الأوروبي طرف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ويؤكد من جديد جهوده الرامية إلى تحقيق غايات خطة عام 2030 المنطبقة من خلال المساعدة الإنمائية والشراكات. وقالت إن استخدام المهاجرين واللاجئين لأغراض سياسية أمر غير مقبول. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي لديه استراتيجيات وخطط عمل جديدة ومتجددة تهدف إلى وضع حد للطلب على الأشخاص المتجر بهم، والتصدي لشبكات الجريمة، وتعطيل نموذج العمل التجاري للمتجرين والمهربين وتقويضه، وحماية الضحايا ودعمهم وتمكينهم، وكل ذلك يعززه تبادل أفضل الممارسات والمعلومات عبر الحدود.

19 - واسترسلت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يؤيد أيضا التدابير الإقليمية وتلك المصممة خصيصا للتصدي للأخطار التي يتعرض لها الأمن البحري، بما في ذلك الإرهاب، ويدعو إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية وفيما بين الوكالات المتخصصة. ومازالت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة، المعقودة في عام 2016، أكثر وثائق السياسة الدولية المتعلقة بالمخدرات شمولا، حيث تتضمن منظورات أشمل تجاه حقوق الإنسان والصحة والتنمية. وقالت إن الالتزام المشترك بتعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها قد أعيد تأكيده من خلال الإعلان الوزاري الذي اعتمدته لجنة المخدرات في دورتها الثانية والستين المعقودة في عام 2019. وفي هذا الصدد، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية وخطة عمل بشأن المخدرات، ويجرى حوارات منتظمة مع البلدان الشريكة، ويواصل معارضة استخدام عقوبة الإعدام، بما في ذلك استخدامها في الجرائم المتصلة بالمخدرات، ويشجع بدلا من ذلك اتخاذ تدابير تتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

20 - واستطردت قائلة إن جميع الدول يتعين عليها أن تكثف جهودها الرامية إلى وضع حد للعدد المتزايد من هجمات برمجيات انتزاع الفدية وإجراء التحقيقات المتصلة بالمسؤولين عنها ومحاكمتهم. ويتيح البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية بشأن تعزيز التعاون والكشف عن الأدلة الإلكترونية إمكانيات معززة للوصول إلى الأدلة الرقمية. وأضافت أن الصك الجديد الناتج عن عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية يلزم أن يكون فعالا ومتوافقا مع الصكوك الدولية القائمة ومدعوما بشروط وضمانات قوية تكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن خلال جدول أعمال يركز على المشاركة الدولية عبر الركائز الأربع المتمثلة في الترقب والوقاية والحماية والاستجابة، يتعاون الاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بشكل فعال ويدعم الدور الرئيسي لكيانات الأمم المتحدة مثل مكتب مكافحة الإرهاب.

21 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن المجرمين الذين يستغلون الاتجاهات التكنولوجية وغيرها من الفرص التي تتيحها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 تسببوا في اتساع نطاق الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتعقدها. وقال إن الرابطة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لتنسيق السياسات والتدابير اللازمة للتصدي لهذه الأخطار. وفي عام 2021، تناول وزراء الرابطة، في إعلان يستند إلى خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، اتجاهات الجريمة العابرة للحدود الوطنية في مرحلة ما بعد الجائحة وأكدوا من جديد التزامهم المشترك ومسؤوليتهم الجماعية في هذا الصدد.

22 - وأردف قائلا إن عام 2019، الذي شكل فيه الإرهاب هاجسا أمنيا خطيرا هدد بزعزعة استقرار المجتمعات وتجزئتها، شهد اعتماد الرابطة خطة عمل تضمنت، إلى جانب إعلان مانيلا بشأن مكافحة تنامي ظاهرة التشدد والتطرف العنيف، استراتيجيتها الطويلة الأجل المتمثلة في الجمع بين مشاركة الشباب والحوار وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من أجل استكمال جهود مكافحة التطرف بالإنفاذ والكشف الفعالين. ويدعم هذه الاستراتيجية التعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون وتعزيز الجهود الوطنية من خلال تعزيز القدرات التشغيلية والبروتوكولات الفعالة لمكافحة الإرهاب، فضلا عن توطيد التعاون الدولي مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي،

من خلال إقامة شراكات استراتيجية جديدة. واتخذت الرابطة أيضا خطوات عملية لمنع الاتجار بالأشخاص، الذي تفاقم أيضا بسبب الجائحة، ولحماية أضعف الفئات، بما في ذلك من خلال اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وخطة العمل ذات الصلة، وخطة عمل بوهول المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، التي يجري تحديثها حاليا. وتمكن الاستراتيجيات الرئيسية الواردة في هذه الصكوك، وهي المنع والحماية والإنفاذ والتعاون، الدول الأعضاء في الرابطة من تقديم المتجرين إلى العدالة وحماية مواطنيها من الأذى.

23 - ومضى يقول إن الكمية الهائلة من أقراص الميثامفيتامين التي أبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن ضبطها في شرق وجنوب شرق آسيا في عام 2021 تشكل زيادة بمقدار سبعة أضعاف على مدى 10 سنوات وتعكس خطورة مشكلة المخدرات في المنطقة. وقد اعتمدت الرابطة، في إطار جهودها الرامية إلى حماية الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، نهج عدم التسامح إطلاقا، ويتبنى أعضاؤها رؤية موحدة لمنطقة خالية من المخدرات. وفي عام 2021، أكد قادة الرابطة من جديد التزامهم بمواصلة تنفيذ خطة تعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتصدي لإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في المثلث الذهبي وخطة العمل ذات الصلة لتأمين المجتمعات ضد المخدرات غير المشروعة. وقد عطلت فرقة العمل المعنية بالاعتراض في المطارات وفرقة العمل المعنية بالاعتراض في الموانئ البحرية التابعتين للرابطة عمليات العصابات وقلصت تدفق المخدرات في جميع أنحاء المنطقة، كما أن مركز التعاون في مجال المخدرات وشبكة رصد المخدرات التابعين للرابطة هما منبران حيويان لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء. وتشكل الاتفاقيات الثلاث للمراقبة الدولية للمخدرات حجر الزاوية في السياسة العالمية المتعلقة بالمخدرات. وتؤكد الرابطة من جديد دعمها للجنة المخدرات وستواصل تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية عن طريق تقاسم أفضل الممارسات وإيجاد استراتيجيات فعالة للقضاء على المخدرات غير المشروعة ومكافحة الجريمة الدولية.

24 - ومضى يقول إنه مع زيادة الاتصال الرقمي والتكامل المالي في المنطقة تواجه بلدان الرابطة تفاقم مخاطر جرائم الفضاء الإلكتروني، التي تشكل أحد التحديات العابرة للحدود المتعاظمة والمستحكمة. ومن شأن التعاون العالمي الثابت وحده أن يساعد على منع التهديد المتنامي وكشفه والتصدي له بفعالية وكفاءة. وختم حديثه قائلا إن الرابطة تشارك بنشاط في مناقشات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية من أجل التوصل إلى نتيجة مناسبة.

25 - **السيد بولغارو** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يؤيد الدور التنسيقي المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توحيد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجريمة بجميع أشكالها. ولا يمكن وضع استراتيجية دولية متسقة لمكافحة الجريمة إلا من خلال الأمم المتحدة. وقال إن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية محفل فعال لعقد مناقشات الخبراء وتعزيز التعاون الدولي. وأضاف أن إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها في عام 2020 شكل خطوة هامة.

26 - وأردف قائلا إن من الضروري وضع نهج متسق لإزالة العقبات التي تعترض تسليم المطلوبين، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، وإعادة الأصول المنقولة بصورة غير مشروعة. ومن شأن زيادة تعزيز الإطار القانوني للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة أن ييسر هذا المسعى.

27 - وقال إنه ينبغي تعزيز تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويؤيد الاتحاد الروسي آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وطابعها الحكومي الدولي والتقني المفتوح. وينبغي تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد. وينبغي أن يكلف مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية بدراسة الفجوات في القانون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد وإعادة الأصول، وينبغي تنظيم دورة مواضيعية استثنائية في نهاية دورة الاستعراض الثانية.

28 - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي يعارض بصورة قاطعة أي محاولات لتنقيح أو إضعاف النظام الدولي لمراقبة المخدرات ويدين بشدة إضفاء الشرعية على أي عقاقير تستخدم لأغراض غير طبية. وأعرب عن تأييد وفد بلده لعمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في ضمان امتثال الدول لاتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي عدم تسييس التعاون في مكافحة المخدرات، بما في ذلك داخل لجنة المخدرات، وعدم إدراج بنود غير ذات صلة في جدول أعمال اللجنة. ووصف المحاولات الرامية إلى إنشاء آليات تكرر عمل اللجنة ومن ثم تفرض استراتيجية بديلة تتجاوز اللجنة لحل مشكلة المخدرات العالمية بأنها محاولات ضارة.

29 - واسترسل قائلا إن التدهور السريع في الوضع المتصل بالمخدرات في أفغانستان يعزى إلى حد كبير إلى تقاعس ائتلاف منظمة حلف شمال الأطلسي على مدى 20 عاما عن التصدي لمشكلة المخدرات في ذلك البلد، فضلا عن تجميد حكومة طالبان الجديدة للأصول المالية. ونتيجة لذلك، يتزايد تهريب المواد الأفيونية والميثامفيتامين إلى بلدان وسط آسيا وروسيا. وقال إن حكومة بلده تساعد شركاءها في وسط آسيا على مكافحة خطر المخدرات في أفغانستان وتعترف بأهمية الجهود الإقليمية لمكافحة المخدرات في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة. كما تتبادل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا الخبرات في مواجهة الأخطار والجرائم ذات الصلة بالمخدرات على الصعيد العالمي.

30 - وتابع حديثه قائلا إن القانون الدولي ليس بإمكانه دائما أن يواكب التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكن الثغرات الناجمة عن ذلك من ارتكاب أعمال غير مشروعة في الفضاء السيبراني. ومما يزيد الوضع تعقيدا عدم كفاية القوانين الوطنية وعدم فعالية نظام التعاون الدولي في هذا المجال. والصكوك القانونية القائمة، التي وضعت منذ فترة تتراوح بين 10 و 20 سنة، لا تواكب تطور جرائم الفضاء الإلكتروني، لا سيما بالنظر إلى أن معظمها يرتكب عن بعد، بما في ذلك في أراضي بلدان أخرى. ولمعالجة تلك المشكلة المعقدة، يجب على المجتمع الدولي، وقبل كل شيء الدول وسلطاتها المختصة، أن يوحد جهوده، على أن تقوم الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري في هذا الصدد. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الروسي بنتائج المناقشات المواضيعية بشأن استخدام الأدلة الرقمية في العدالة الجنائية ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني التي أجريت أثناء الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

31 - واستطرد قائلا إن المشكلتين الرئيسيتين اللتين تواجهان التحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتكبة عبر الحدود هما الافتقار إلى التعاون الكافي بين الدول في نقل الأدلة الرقمية ونقص الوسائل القانونية اللازمة للتحديد الفوري لموارد الإنترنت والأجهزة المستخدمة في ارتكاب الجرائم. ولذا فإن عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، التي أنشئت بمبادرة من بلده، أصبح أكثر أهمية. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تحققت خلال عام 2022 في البدء التام للعمل الفعلي على وضع الاتفاقية، الذي تأخر كثيرا. وقد حلت الدبلوماسية المتعددة الأطراف والبناءة محل التسييس المفرط ومحاولات فرض سياسات أحادية الجانب، وذلك من خلال مشاركة وثيقة من جانب كبار الخبراء من جميع أنحاء العالم.

32 - وتابع قائلا إن الدول المشاركة ناقشت محتوى كل فصل من فصول مشروع الاتفاقية خلال دورات اللجنة المخصصة التي عقدت في عام 2022. وقال إن بلده يدعو إلى وضع اتفاقية شاملة تتناول معظم الجرائم المرتكبة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك لأغراض إرهابية ومتطرفة ولأغراض الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتكفل حماية سيادة الدولة وتحقيق أهداف مكافحة الجريمة دون المساس بحقوق الإنسان. وقال إن الاتحاد الروسي قدم مشروعا خاصا به لاتفاقية عالمية بشأن مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، شارك في صياغته كل من بيلاروس والصين وطاجيكستان ونيكاراغوا وبوروندي. وستتم صياغة وثيقة تفاوض موحدة خلال الدورة المقبلة وستقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين.

33 - **السيد أوهري** (ليختنشتاين): قال إن الأمن السيبراني أصبح أولوية عليا للعديد من الحكومات. وقد اعتمدت تدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تدابير اعتمدها مجلس أوروبا، لمواجهة الجرائم السيبرانية. ويوجد على الصعيد العالمي عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. ويجب أن يكون الصك الناتج عن عمل اللجنة موجزا وعمليا ومقبولا عالميا ومبنيا على القانون الدولي الساري ومتسقا معه، مع الموازنة بعناية بين التدابير الوقائية وسلطات التحقيق والتجريم الواضح والمركز لجرائم الفضاء الإلكتروني في ظل ضمانات قوية تكفل حماية البيانات واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

34 - واسترسل قائلا إن الطابع العسكري الذي أصبح مميزا للفضاء السيبراني بصورة متزايدة، والتطورات التي يشهدها مجال الذكاء الاصطناعي، والانتشار الواسع لجمع البيانات والتلاعب بها كلها عوامل تشكل مخاطر أمنية حقيقية ويجب تحليلها وتناولها بشكل شامل على نطاق جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، توجد مسائل أخلاقية واجتماعية وتنظيمية خطيرة وملحة، منها ما يتعلق بانعدام المساءلة في الفضاء السيبراني. وقد قررت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية

الدولية أن أحكام النظام الأساسي تنطبق أيضا على الحرب السيبرانية. وقال إن مواصلة دراسة تطبيق القانون الدولي القائم على كل من الهجمات السيبرانية والحرب السيبرانية ذات صلة مباشرة ووثيقة بالمناقشات الأخرى الدائرة في منظومة الأمم المتحدة.

35 - وختم حديثه قائلا إن الاتجار بالبشر والرق المعاصر يشكلان أزمتين رئيسيتين أخريين لحقوق الإنسان في الوقت الراهن. وتهدف الشراكة العالمية بين القطاعين العام والخاص، وتمويل مكافحة الرق والاتجار، إلى الاستفادة من القطاع المالي لتسخير المعرفة والتمويل لمنع الاتجار ودعم الناجين. ومن المأمول أن يساعد المزيد من الدول والقطاع المالي العالمي وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ المبادرة.

36 - **السيد ياب** (سنغافورة): قال إن جرائم الفضاء الإلكتروني والمخدرات تشكل تهديدات ملحة عابرة للحدود تتطلب من الجميع العمل معا للتصدي لها بفعالية. وقد كانت مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني موضوعا بارزا في الدورة الحادية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، استجابة لتزايد نطاق الجريمة المالية العالمية وتعقدها وانتشارها الواسع في مختلف البلدان في السنوات الأخيرة. وأقامت سنغافورة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص للتصدي لجرائم الفضاء الإلكتروني وتعمل مع النظراء الإقليميين والدوليين في مجال إنفاذ القانون لتعطيل الشبكات الإجرامية وتعزيز استرداد عائدات الجرائم. وقد أنشأت سنغافورة، بوصفها الراعي الرئيسي الطوعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، مركز التميز المشترك بين الرابطة وسنغافورة في مجال الأمن السيبراني لتعزيز القدرات وتشجيع تبادل المعلومات بشأن الأخطار السيبرانية الإقليمية. وتشمل الجهود المبذولة لتوطيد التعاون العالمي لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني مساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على إنشاء فرقة العمل العالمية المعنية بالجرائم المالية، وتولي رئاسة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تموز/يوليه 2022، والمشاركة بنشاط في مناقشات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

37 - وقال إن تعاطي المخدرات مسؤول عن نصف مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم في عام 2019 وحده، وفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2022. وهذه المشكلة، التي تمثل تحديا عالميا منذ عهد بعيد، تبرهن بجدارة على ضرورة إيجاد حلول تحوّلية للتحديات المتشابكة، في حين أن الآثار البيئية لأسواق المخدرات، بما في ذلك إزالة الغابات على نطاق واسع والنفايات، تعكس الطابع المترابط للقضايا التي تواجه الأمم المتحدة. ويلزم اتخاذ إجراءات عالمية تتمحور حول الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، للدفع قدما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 15 و 16. وأضاف أن سنغافورة، بوصفها مركزا دوليا ذا كثافة سكانية عالية ويقع بالقرب من المراكز الرئيسية لإنتاج المخدرات، بحاجة إلى أن تظل يقظة في مواجهة تعاطي المخدرات، وقد اختارت أن تكون خالية من المخدرات لا أن تتهاون معها. وترتكز استراتيجيتها الكلية والشاملة، التي تشمل التثقيف الوقائي، ووضع قوانين صارمة وتنفيذها بدقة، وإعادة التأهيل الفعالة، على شراكات مجتمعية قوية ودعم عام. وأفاد أن عدد متعاطي المخدرات الذين يقبض عليهم كل عام انخفض إلى النصف منذ التسعينيات، وأن معدل تعاطي المخدرات في سنغافورة حاليا يشكل واحدا من أدنى معدلات تعاطي المخدرات على مستوى العالم. وسنغافورة ملتزمة بالتصدي للأخطار عبر الوطنية القائمة والناشئة في شراكة وثيقة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل حماية شعبها وتهيئة مستقبل أكثر أمانا للأجيال القادمة.

38 - *تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينانسيو غيرا* (البرتغال).

39 - **السيد هو** بين (الصين): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والمخدرات تشكل عقبات خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمثل تحديات مشتركة للبشرية تتطلب تضافر جهود جميع البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يمارس تعددية الأطراف وأن يدعم الأمم المتحدة بقوة في أداء دورها المحوري.

40 - وأردف قائلا إن جميع البلدان ينبغي أن تنفذ بطريقة شاملة ومتوازنة الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، وإعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والإعلان الوزاري بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وغيرها من الوثائق الختامية الهامة. وينبغي لها أيضا أن تنفذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الثلاث للمراقبة الدولية للمخدرات، وأن تكفل تقيد مؤتمر الدول الأطراف ذي الصلة وآليات استعراض الامتثال بطبيعة العملية الحكومية الدولية. وينبغي أن تتقيد البلدان بمبادئ هامة مثل المساواة

في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن تجري على وجه الاستعجال مفاوضات بشأن اتفاقية دولية للأمم المتحدة لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني من أجل توفير أساس قانوني عالمي ومتين للتعاون في مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني.

41 - وأضاف قائلا إن الأهم من ذلك أن تواصل البلدان العمل على التوصل إلى توافق سياسي في الآراء، والتغلب على العقبات القانونية، وتعزيز التعاون الدولي على أساس احترام السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة، بما في ذلك زيادة استباقية استخدام المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة لتعزيز التعاون في مجالات مثل تسليم المطلوبين والمساعدة القضائية واسترداد الأصول. وقال إن البلدان النامية تحتاج إلى دعم معزز في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات.

42 - وذكر أن الصين ماضية في النهوض بسيادة القانون بخطى ثابتة، وتتمسك بمفهوم التنمية المتمحورة حول الإنسان، وتعالج قضيتي الجريمة والمخدرات بحزم وفعالية. وفي السنوات الأخيرة، عززت الصين مبادراتها التشريعية والقضائية ومبادرات إنفاذ القانون، ونفذت حملات منتظمة لتضييق الخناق على الجريمة المنظمة، وتصدت لجرائم من قبيل ممارسة الاحتيال في شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وممارسة ألعاب القمار الإلكترونية عبر الحدود، والاتجار بالبشر. وتصر الصين أيضا على اتباع سياسة شاملة قوامها عدم التسامح إطلاقا مع الفساد. وقد ثابرت الصين على مكافحة المخدرات غير المشروعة وحققت نتائج لافتة، حيث انخفضت أعداد الجرائم المتصلة بالمخدرات ومتعاطي المخدرات والمضبوطات من المخدرات انخفاضا كبيرا.

43 - واسترسل قائلا إن الصين تشارك مشاركة بناءة في أعمال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات، وتوفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد، وأجرت استعراضا لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين على الرغم من الصعوبات الناجمة عن الجائحة. وقال إنها تؤيد بشدة بناء شبكة الأمم المتحدة للعمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وتأمل في أن تكتمل الشبكة في أقرب وقت ممكن لكي تخدم التعاون الدولي في جهود مكافحة الفساد الرامية إلى تعقب الهاربين واستعادة البضائع المسروقة. وقد انضمت الصين، بصفتها رئيسا لمجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا لعام 2022، إلى الأطراف الأخرى لاعتماد مبادرة المجموعة بشأن عدم توفير ملاذ آمن للفساد واستضافت بنجاح الاجتماع الوزاري الأول للمجموعة بشأن مكافحة الفساد. وتؤيد الصين بشدة النظام الدولي الحالي لمكافحة المخدرات، وتعارض تقنين المخدرات، وتؤيد قيام البلدان بصورة مستقلة بوضع وتنفيذ سياسات ونظم قانونية لمكافحة المخدرات تتناسب مع واقعها. وترحب الصين باستحداث استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمية للبلدان النامية وستواصل دعم عمله.

44 - وواصل كلامه قائلا إن الصين قررت بدء السير في الإجراءات المحلية للتصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما يشكل خطوة هامة في تنفيذ المبادرات الأمنية العالمية وصون السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، ودعم تعددية الأطراف. وستغتنم الصين الفرصة للمشاركة على نحو أكثر نشاطا وبصورة بناءة بقدر أكبر في التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية ذات الصلة والعمل مع البلدان الأخرى لتعزيز بناء مجتمع يحقق مستقبلا مشتركا للبشرية.

45 - ومضى يقول إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية يشكل تحديا رئيسيا تتشاطره جميع البلدان. وهذا التحدي بات أكثر إلحاحا في عصر الجائحة وفي سياق التكنولوجيات الجديدة التي مازالت تؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من الجريمة، ولا يمكن التصدي له بفعالية من خلال المعاهدات الدولية وآليات التعاون القائمة. وقد أصبح وضع صك قانوني عالمي في إطار الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين جميع البلدان.

46 - وأتبع ذلك بقوله إن الجمعية العامة اتخذت القرارين 247/74 و 282/75 لإنشاء اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، فأطلقت بذلك عملية التفاوض رسميا ووضعت خريطة طريق واضحة. وحتى الآن، عقدت اللجنة ثلاث دورات تفاوض وأكملت القراءة الأولى للعناصر الرئيسية لمشروع الاتفاقية. ووفقا للقرار 282/75، ستقدم اللجنة مشروع الاتفاقية إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة لاعتماده. ولذلك، يجب أن تواصل جميع الأطراف تعزيز الاتصال والتنسيق لضمان استكمال المفاوضات في الوقت المناسب.

47 - وأفاد أن دورتي التفاوض الرابعة والخامسة للجنة ستعقدان في فيينا وستدخل المناقشات مرحلة القراءة الثانية البالغة الأهمية، التي تكتسي مشاركة جميع البلدان فيها أهمية حاسمة. وقال إن الصين تدعو الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى تقديم الدعم النشط لمشاركة ممثلين

من البلدان النامية. وينبغي أن تستند المفاوضات إلى الأنواع الجديدة من الجرائم المرتبطة ارتباطا وثيقا بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإلى ممارسات البلدان في مكافحة هذه الجرائم، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وقال إن وفد بلده يؤيد استماع اللجنة إلى آراء الأوساط الأكاديمية والقطاع المعني ويرى أن عملية التفاوض يجب أن تتبع مبدأ تولي الدول الأعضاء زمام القيادة.

48 - **السيد سميث** (جزر البهاما): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن القضاء على الفقر، وتوفير التعليم وفرص العمل، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، أمور حاسمة الأهمية من أجل تحقيق التطلعات الإنمائية للمنطقة والحد من الجريمة، ولكن هناك تحديات ماثلة في الحدود التي يسهل اختراقها، والهجرة غير النظامية، وتدفق المخدرات والأسلحة النارية غير المشروعة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والتهديدات السيبرانية الناشئة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، عززت الجماعة الكاريبية جهودها الرامية إلى التصدي للجريمة عن طريق زيادة الوعي العام وتعبئة العمل، بما في ذلك من خلال المشاريع التي تركز على الشباب ونبذ العنف والتنمية الاجتماعية.

49 - ومضى يقول إن غالبية جرائم العنف المرتكبة في منطقة البحر الكاريبي تستخدم فيها أسلحة نارية غير مشروعة مصدرها خارج المنطقة، لذا من الضروري تكثيف التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تحويل الموارد الحيوية بعيدا عن منع الجريمة، مما نتج عنه فقدان المساحات الآمنة وزيادة العنف المنزلي والجنساني. وبالنسبة للفترة 2021-2023، تركز الجماعة الكاريبية على تعزيز فرص الحصول على التمويل الصغير؛ وإيجاد بدائل للسجن بسبب المخالفات البسيطة؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعات؛ وتحليل الثغرات في تطبيق الأحكام العقابية غير الاحتجازية. وهناك حاجة إلى عمليات قائمة على البيانات وإلى الرصد والتقييم الدقيقين لتحسين مكافحة الجريمة في المنطقة. ولذلك تعهد القادة في حوار أجري مؤخرا بشأن المبادرة الأمنية لحوض البحر الكاريبي بمعالجة عوامل الخطر والقدرة على الصمود، وتحسين القدرات المؤسسية، ومواصلة دعم جماعة من الممارسين بشأن منع جرائم الشباب والعنف.

50 - وأضاف قائلا إن مشكلة المخدرات العالمية تشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة وأمن المواطنين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك تتأثر دول العبور بصفة خاصة بتعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وغير ذلك من التحديات المتعددة الأوجه. من خلال مذكرة التفاهم التي أبرمت مؤخرا بين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، يجري إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الدولي والدعم التقني من خلال تيسير تبادل الخبرات والمعلومات الاستخبارية بغية مكافحة النشاط الإجرامي عبر الوطني ووقف تدفق المواد المخلّقة. وذكر أن الجماعة الكاريبية تشدد على الحاجة إلى اعتماد استجابات دينامية ومدعومة بالبحوث في مجال السياسة العامة، وتدعو الدول الأعضاء إلى توخي المرونة في صياغة سياسات مكافحة المخدرات التي تلبي احتياجاتها الخاصة. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالنهج الكلي المبين في الرؤية الاستراتيجية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022-2025، وعن اعتزام الجماعة تعزيز التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة الدوليين بغية اتخاذ إجراءات في المستقبل لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

51 - وأردف قائلا إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية يشكل تهديدا خطيرا يحتمل أن يصيب جميع الدول الأعضاء بالعجز. وقد شرعت بلدان كاريبية كثيرة في الانتقال المتزايد الأهمية إلى الاقتصادات الرقمية سعيا إلى تحقيق كل من النمو الاجتماعي والاقتصادي والاستدامة البيئية، ولكنها تفتقر إلى الموارد والقدرات التقنية اللازمة لتطوير البنية التحتية اللازمة للمشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي العالمي مع حماية المواطنين من إساءة استخدامه. وهناك حاجة إلى إجراء تحول كبير وشامل لسد الفجوة الرقمية، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، وهي مسألة يجب إعطاؤها الأولوية، كما يتضح من التأثير الأكثر خطورة لجائحة كوفيد-19 على أولئك المتخلفين عن الركب. وذكر أن التعاون الدولي وحده هو الذي يمكنه أن يحمي الفضاء السيبراني وهياكله الأساسية المادية حماية فعالة، ويكفل توافره على نحو آمن ومأمون للجميع.

52 - وواصل كلامه يقول إن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤدي إلى زيادة الجريمة، والإضرار بالهياكل الأساسية الحيوية، وإعاقة التنمية في نهاية المطاف. ومن الضروري استحداث صك عالمي ملزم قانونا للملاحة في الفضاء السيبراني من أجل توفير استجابة عالمية موحدة لا تعزز الأمن السيبراني والمَنعة التكنولوجية فحسب، بل المنعة الاجتماعية وأمن المواطنين أيضا. والجماعة الكاريبية ملتزمة بمواصلة مشاركتها في أعمال اللجنة المخصصة وتقدر المساعدات المقدمة إلى البلدان الصغيرة والنامية

لتيسير وتعزيز المشاركة الكاملة والمجدية لجميع البلدان في الجلسات التفاوضية. واختتم كلمته قائلا إنه في حين لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه بحلول عام 2024، فإن الجماعة الكاريبية تعترف بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة المخصصة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لاختتام المداولات في الوقت المناسب مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان وسيادة الدول، من بين مبادئ أخرى، وتعزيز التعاون الدولي من خلال توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات وتبادل المعلومات.

53 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تؤدي إلى تحويل موارد الدولة بعيدا عن القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصون السلام والأمن الدوليين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتعرض مؤسسات الدولة لضغوط هائلة وتضعُف الإدارة الحكومية بفعل التأثير الجماعي للاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والتدفقات المالية غير المشروعة وجرائم الأحياء البرية والجرائم السيبرانية والفساد. واسترشادا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عززت حكومة جنوب أفريقيا استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد، واستحدثت تدابير جديدة لمنع الفساد في مجالي إنفاذ القانون واسترداد الأصول. وأنشأت مركزا لدمج المعلومات ينسق أنشطة مختلف هياكل الأمن ومنع الجريمة للتحقيق في جرائم الغش والفساد المرتكبة في سياق جائحة كوفيد-19.

54 - ومضى يقول إن الجائحة أسفرت عن مخاطر وتحديات جديدة لضحايا الاتجار بالبشر والناجين منه، وزادت من ضعف الفئات المعرضة للخطر، ولا سيما النساء والأطفال. وفي شراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وضعت جنوب أفريقيا دليلا تدريبيا بشأن قانون الاتجار بالأشخاص. وابتغاء توجيه استجاباتها على نحو أدق، فإنها تقوم أيضا بوضع نظام متكامل للمعلومات كما أصدرت تكليفا بإجراء بحوث عن الاتجار بالبشر.

55 - وأردف قائلا إن جنوب أفريقيا لديها ثلاثة قوانين بشأن العنف الجنساني، وتعمل مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لوضع استراتيجية وقائية وطنية. وسيوفر قانون نموذجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن العنف الجنساني، يجري وضعه بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مخططا أوليا لإجراء إصلاحات في مجال العدالة الجنائية تركز على الناجين في المنطقة.

56 - وختم كلامه قائلا إن جنوب أفريقيا تواصل مشاركتها البناءة في اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

57 - **السيدة حسن** (مصر): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والممتلكات الثقافية والأشخاص، ولا سيما في ضوء الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وأعربت عن تأييدها عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مواجهة التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وقالت إن مصر قد استضافت، في كانون الأول/ديسمبر 2021، الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في شرم الشيخ. وشددت على ضرورة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية دون شروط من أجل بناء القدرات البشرية والتقنية في مجال مكافحة الفساد. وذكرت أن الدول ينبغي لها أن تتعاون على تعقب التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية وفقا للفصلين الرابع والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

58 - ومضت تقول إن مصر اتخذت عددا من التدابير المحلية لمكافحة الجريمة السيبرانية. وسنت تشريعات بشأن الاتجار بالأشخاص تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولين تكميليين ملحقين بها، هما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وأنشأت مصر لجنة وطنية تابعة لوزارة الخارجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، واعتمدت استراتيجية نجحت في منع أي هجرة غير شرعية من شواطئها منذ عام 2016. واتخذت أيضا عددا من التدابير لمكافحة الإرهاب الدولي وتمويله، بما في ذلك تدابير لمنع الجماعات الإرهابية من استخدام الفضاء السيبراني لنشر أيديولوجياتها.

59 - **السيدة العمير** (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها اتخذ عددا من التدابير لمكافحة الفساد، وجعل الشفافيةَ منهاجا له وهو ينفذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية. وأدت مبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد إلى إنشاء شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد GlobE Network، التي انضم إليها 55 بلدا و 92 جهاز مكافحة فساد منذ إطلاقها في عام 2020. ومضت تقول إن تقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

(A/76/121) لفت الانتباه إلى الروابط القائمة بين تهريب المخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى. وتستهدف شبكات المخدرات، التي ترعاها المنظمات الإرهابية التي تحتضنها بلدان مجاورة، الشباب في بلدها. وتكافح حكومة بلدها هذا التهديد بمزيج من إجراءات الوقاية والعلاج والتدابير المحلية والدولية.

60 - **السيد شارما** (الهند): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تزال تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى استجابة عالمية شاملة لعدة قطاعات من أجل مكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية، التي يزداد ترابطها. وينبغي إعطاء الأولوية لبناء قدرات الدول الأعضاء على التصدي للتهديد الديناميكي الذي يشكله استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الناشئة، وينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون على نحو أوثق مع هيئات من قبيل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وأعرب عن تقدير الهند للجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، التي تشارك فيها بنشاط.

61 - ومضى يقول إن الهند سنت قانونا لمراقبة المخدرات في عام 1985، ويقدم قانون العقوبات الخاص بها تعريفا شاملا للاتجار بالبشر ويفرض عقوبات صارمة على المتجرين بهم. وأنشأت مؤخرا خلايا لمكافحة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، عجلت بالإجراءات الرامية إلى توفير الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل وزيادة الوعي في المدارس، وهي تتخذ تدابير صارمة لإنفاذ القانون ضد الاتجار بالمخدرات. وبدأت، بالاشتراك مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في مشروع متعدد السنوات لتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون في مجال الاتجار بالبشر.

62 - وقال إن الهند شنت حملة، في عام 2020، بهدف التشجيع على عدم استخدام المخدرات غير المشروعة، وهي تعمل عن كثب مع البلدان المجاورة بشأن مكافحة المخدرات، وتواصل تبادل المهارات والخبرات في مجال إنفاذ القانون وعلوم الطب الشرعي والأمن السيبراني وغيرها من المجالات.

63 - *استأنف الرئاسة السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).*

64 - **السيدة رومولوس أورتيغا** (المكسيك): قالت إنه ينبغي للدول أن تركز على المعاقبة على الجرائم بدرجة أقل وعلى منعها بدرجة أكبر. وستواصل المكسيك التأكيد على التعاون الدولي في منع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بطريقة تستتير بحقوق الإنسان وتشمل المنظور الجنساني. ولا يزال منع التدفقات غير المشروعة للأسلحة ومكافحتها من الأولويات الوطنية. ومن الضروري أن تتسم مبيعات الأسلحة بالشفافية، وينبغي إلزام المصنعين والموزعين بموجب القانون بتحديد العواقب السلبية لأنشطتهم التجارية ومنعها وتخفيف حدتها والخضوع للمساءلة عنها. وأعربت عن قلق المكسيك أيضا إزاء الارتفاع الكبير في جرائم الفضاء السيبراني وقدرة مرتكبي تلك الجرائم على التكيف بسهولة.

65 - ومضت تقول إنه ينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة أن تتقاسم رؤية مشتركة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب اتخاذ خطوات لتعزيز أوجه التآزر والتنسيق فيما بين اللجان التي تتخذ من فيينا مقرا لها وتفاعلاتها مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع هيئات الأمم المتحدة من قبيل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

66 - وشددت على ضرورة التحرك نحو نهج عالمي أكثر شمولية ووقائية إزاء مراقبة المخدرات، يركز على صحة الناس ورفاههم. وستواصل المكسيك تعزيز السياسات الشاملة والمتكاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وتيسير الحصول على المواد الخاضعة للرقابة للأغراض الطبية والعلمية.

67 - **السيدة ميمران روزنبرغ** (إسرائيل): قالت إن اتخاذ إجراءات فعالة بشأن جميع بنود جدول الأعمال قيد المناقشة يتطلب اعتماد سياسات عامة قوية وإقامة تعاون بين القطاعات وعلى الصعيد الحكومي الدولي. وبهدف مكافحة التهديد المتزايد للجريمة السيبرانية، تتخذ إسرائيل إجراءات لمنع الوصول إلى المحتوى أو إزالته من منصات الإنترنت، وتعمل في ذلك بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم.

68 - ومضت تقول إن الدول عليها مسؤولية مشتركة عن تقاسم أفضل الممارسات والمعارف في مجال مراقبة المخدرات. ويمكن أن يحول إشراك الأطفال في الأنشطة الرياضية في سن مبكرة دون حالات المعاناة النفسية والبدنية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات في وقت لاحق من الحياة. وأشارت إلى إن الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات، التي تضطلع بها الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركات

الخاصة معا، تساعد على جعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

69 - **السيدة باناكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدات كبيرة للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي. ولا تزال حكومة بلدها تشعر بالقلق إزاء الترابط الوثيق بين المخدرات والإرهاب والجريمة السيبرانية. ومن بين هذه الجرائم، يشكل الإرهاب أكبر تهديد للكاميرون، التي تعرضت في السنوات الأخيرة لهجمات إرهابية من جماعة بوكو حرام. ومع ذلك، تعد الجريمة السيبرانية مشكلة متنامية. واعتمدت الكاميرون سلسلة من التدابير العملية والقانونية للتصدي للإرهاب السيبراني، والغش عبر الإنترنت، والتجسس السيبراني، والاحتيال والقرصنة، بما في ذلك قانون للأمن السيبراني والجرائم السيبرانية، وهي تتابع باهتمام أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. ومن شأن وضع صك دولي جيد الصياغة بشأن الجريمة السيبرانية أن يوفر أساسا لتدابير بناء الثقة والقدرات وأن يعزز التعاون الدولي. وينبغي أن تشجع الاتفاقية المقبلة على تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وعلى توفير برامج بناء القدرات المصممة خصيصا.

70 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن بلده يؤيد باستمرار الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي تعزيز هذه الجهود، مع التركيز على الأشكال الجديدة للجريمة المنظمة التي تنطوي على استخدام أدوات مالية جديدة.

71 - ومضى يقول إن بيلاروس، بوصفها منسقة لمجموعة "أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر"، ستواصل تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص على سبيل الأولوية. وذكر أن الإعلان السياسي الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بعث بإشارة قوية عن الإرادة السياسية للدول الأعضاء واستعدادها لتوفير الموارد اللازمة لمكافحة تلك الممارسة الإجرامية. وينبغي لجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لتلك الاتفاقية، أن تنظر في القيام بذلك أو تصدق عليهما في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول الأطراف في هذين الاتفاقين أن تكفل تنفيذهما تنفيذا كاملا وفعالا.

72 - وأردف قائلا إن حكومة بلده اعتمدت سياسة وطنية لأمن المعلومات في عام 2019، في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الصعيد الإقليمي، أتاحت بيلاروس خبرتها في هذا المجال للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وشاركت بنشاط في وضع استراتيجية الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي للفترة الممتدة حتى عام 2025. وستواصل بيلاروس، بصفتها رئيسا لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في الفترة 2022-2023، إيلاء الاهتمام الواجب لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار الأمم المتحدة، تساهم بيلاروس في تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس أن لكل دولة سيادتها، ويمكنها أن تمارس ولايتها القضائية على أراضيها فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني وفقا لقانونها المحلي.

73 - وتابع يقول إنه ينبغي للدول الأعضاء، في ضوء التطورات المعاصرة في الجرائم المتصلة بالمخدرات واستخدام الشبكة الخفية والعملات المشفرة للاتجار بالمخدرات، أن تعطي الأولوية لتنظيم تبادل المعلومات بشأن وسائل ارتكاب الجرائم وأساليب الكشف عن النشاط الإجرامي على الشبكة الخفية على المستوى فوق الوطني، ولتجميع الأدلة الرقمية وضبطها، وتطوير تقنيات محددة واستخدامها في التحقيق في الجرائم المرتكبة في الفضاء السيبراني. وينبغي وضع آلية قانونية دولية لضبط الأصول المشفّرة الإجرامية وتخزينها إلى حين صدور قرار من المحكمة. واختتم كلمته قائلا إن بيلاروس تدعم عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025.

74 - **السيدة نكومبو** (زامبيا): قالت إن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها لا يزالان يشكلان مصدر قلق بالغ وتهديدا للتنمية المستدامة. وتستعرض حكومة بلدها بانتظام القوانين والسياسات ذات الصلة لتكييفها مع التحديات الناشئة وكفالة توافر المواد الخاضعة للرقابة للأغراض الطبية والعلمية. واتخذت خطوات لتحسين التعاون بين المؤسسات المشاركة في مراقبة وإدارة حركة واستخدام السلائف الكيميائية والمواد الخاضعة للرقابة، مما يسر التعاون المحلي والإقليمي والدولي. وتنفذ أيضا برامج خاصة بمدمني المخدرات. وسيساعد تطوير

بنيتها التحتية وبرامجها لكسب الرزق المستدام على منع ومراقبة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

75 - ومضـــت تقول إن زامبيا تشـــدد على أهمية تحقيق أهداف وغايات الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، وبذلت جهودا لتطبيقها على الصـــعيد الوطني. وإدراكا منها للدور الذي يؤديه التعاون الدولي في التصـدي لإنتاج المخدرات غير المشـروعة ومكافحته، فإنها ستواصل تنفيذ نهوج قائمة على الأدلة ومتوازنة ومتكاملة.

76 - واختتمت كلمتها قائلة إن مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية مشـتركة يجب التصـدي لها في إطار متعدد الأطراف بطريقة متكاملة ومتوازنة. ولا تزال زامبيا تعارض إلغاءَ تجريم المخدرات غير المشـروعة وتقنينَها، وهو ما تعتبره منافيا لروح المعاهدات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات.

77 - **السـيد بيدروسـو كويسـتا** (كوبا): قال إن المبادرات الوطنية والدولية لمكافحة الجريمة ينبغي أن تقترن بجهود ترمي إلى تعزيز التنمية وإقامة نظام دولي جديد أكثر عدلا وديمقراطية وإنصافا. وينبغي أن تقود الدول هذه المبادرات وأن تكون تعاونية وغير عقابية. ومن المهم تجنب وضع تصنيفات للبلدان وقوائم انفرادية لها، إذ لا يسهم ذلك إلا في الاستقطاب والانتقائية.

78 - ومضـــى يقول إنه ينبغي ألا تكرر منتديات أخرى عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات، لأن القيام بذلك سيقوض سلطتهما. وتقر كوبا بأهمية المؤتمرات المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتدعم ولاية اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية منذ إنشائها.

79 - وأضـاف أن تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات ينبغي أن تكون في خدمة التنمية المسـتدامة والسـلام والرفاه. ومن دواعي القلق تزايد اسـتخدامها لأغراض إجرامية ومزعزعة للاسـتقرار. ومن الحتمي إضـفاء الطابع الديمقراطي على إمكانية الوصـول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات، بما في ذلك الإنترنت، لتمكين كل بلد من مكافحة هذه الاستخدامات.

80 - وأعقب ذلك بقوله إن حكومة الولايات المتحدة تسـتخدم منذ عقود الشـبكات الاجتماعية للتحريض على العنف المزعزع للاستقرار والجريمة في كوبا من أجل إعاقة التنمية والتدخل في الجهود التي تبذلها كوبا لمكافحة الحصـار الاقتصـادي الإجرامي، وفقا لنيتها المعلنة المتمثلة في تقويض النظام الدسـتوري الذي اختاره الشـعب الكوبي بحرية.

81 - وتابع قائلا إن تعاطي المخدرات وإدمانها يشـكلان مشـكلة صحية خطيرة ويهددان الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن تأييد كوبا للإطار الدولي القائم لمراقبة المخدرات، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية التي ترصد الامتثال للاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، وأشـار إلى أن كوبا تعتبر لجنة المخدرات الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالتعامل مع مشكلة المخدرات العالمية. وتطبّق كوبا سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها. واختتم كلمته قائلا إنه جرى مؤخرا، في سياق العملية الجارية لتحديث القوانين الكوبية، إدخال عدد من التغييرات لتحسـين منع الجريمة، والنهوض بقدرات أجهزة إنفاذ القانون على الاستجابة، وتعزيز نظام العدالة.

82 - **رئيس الأساقفة كاتشيا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الجرائم المرتكبة ضد البيئة لا تحظى دائما بالاهتمام الواجب وينظر إليها على أنها بلا ضـحايا، ومع ذلك فإن لها أثرا سـلبيا على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويتحمل جميع البشر المسؤولية عن الأرض ويجب أن يعملوا معا للحفاظ على بيتهم المشـترك. ويعد الفصـل بين الربح والمسؤولية الاجتماعية أمرا خاطئا.

83 - ومضـى يقول إنه من المتوقع أن تزداد الأنشـطة المتصـلة بالمخدرات غير المشـروعة، مما يجعل مواصـلة الجهود لمنع ومكافحة تعاطي المخدرات أمرا أساسيا. ومع أن الكرسي الرسولي يدرك الشواغل الخطيرة المتصـلة بحبس المتعاطين وصـغار المتجرين، فإنه مقتنع بأن هذه الشـواغل يمكن معالجتها دون تقنين المخدرات. ويظل تعاطي المخدرات دائما مدمرا ولا يمكن القضـاء عليه دون إدانته ومنع بيعه والقضـاء على ثقافة المخدرات. وينبغي أن ينصـب التركيز على تحديد شبكات الاتجار، ومقاضاة كبار المجرمين، ومنع التعاطي. وينبغي أن تشـمل سـياسـات مكافحة المخدرات توفير الدعم العَطوف لمدمني المخدرات، وأن تبدأ الجهود الوقائية بالتعليم الجيد الذي يعزز الإحساس بالقيم وفهم كرامة الإنسـان. فالعدالة الحقيقية ليسـت هي التي تعاقب، بل هي التي تقود المجرم إلى إعادة تأهيله ودمجه في المجتمع.

84 - وأردف قائلا إن التطور السـريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصـالات إيجابي بوجه عام، ولكن هذه التكنولوجيات ليسـت دائما محايدة. وتترتب على اسـتعمالها وتنفيذها آثار أخلاقية، ويجب عدم تجاهل اسـتخدامها لأغراض إجرامية. وقد أدت تكنولوجيات المعلومات

والاتصالات إلى تضخيم أثر الجرائم "التقليدية" من قبيل إنتاج المواد الإباحية عن الأطفال وتوزيعها واستهلاكها. وفي حين تقع على عاتق الدول مسؤولية مكافحة عمليتي الإنتاج والتوزيع، فإن هذه الأنشطة تتجاوز الحدود الوطنية، وتفوق جهود وموارد المؤسسات ذات الصلة. ويستخدم الإرهابيون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تغذية نزعة التطرف والتجنيد وجمع الأموال والتدريب والهجمات السيبرانية والعمليات التكتيكية والميدانية، ويستخدمون العملات المشفرة في تلقي الأموال وتحويلها دون الكشف عن هويتهم. واختتم كلمته بالإعراب عن دعم الكرسي الرسولي لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

85 - **السيدة بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن حكومة بلدها تتصدى لتعاطي المخدرات من خلال طائفة واسعة من خطط وبرامج الوقاية، وخفض الطلب عليها، والحد من أضرارها، والعلاج منها وإعادة التأهيل. وأعربت عن ترحيب جمهورية إيران الإسلامية بجميع أشكال التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال مكافحة المخدرات حيث وقعت مذكرات تفاهم مع أكثر من 40 بلدا. وهي عضو نشط في البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وأحد البلدان الثلاثة، إلى جانب أفغانستان وباكستان، في المبادرة الثلاثية بشأن مراقبة المخدرات. ونظمت أيضا أنشطة بالتعاون مع المكتب القطري للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في طهران وغيره من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

86 - ومضت تقول إن إيران نفذت، في عام 2021، حوالي 000 5 عملية مكافحة مخدرات مما أدى إلى تفكيك أكثر من 300 2 شبكة مسلحة للاتجار بالمخدرات وضبط أكثر من 100 1 طن من المخدرات غير المشروعة. غير أن استمرار دور بلدها النشط باعتبارها في طليعة الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات يتوقف على المشاركة المجدية للمجتمع الدولي وتوافر الدعم المالي والتكنولوجي الكافي. ومما يؤسف له أن جهودها الدؤوبة لم تحظ باعتراف كاف من بلدان المقصد، وأنها مقيدة بالجزاءات الانفرادية، مما يقلل أيضا من الموارد التي يمكن أن تكرسها لمنع تعاطي المخدرات بين الشباب.

87 - وتطرقت إلى مسألة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، فقالت إنه من الضروري اتخاذ تدابير فعالة لمنع الشباب من التورط في الجريمة السيبرانية وتوفير بيئة داعمة على الإنترنت تعزز الكرامة والأخلاق. وفيما يتعلق بزيادة جرائم الكراهية المذكورة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ ولايات برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مع الإشارة بوجه خاص إلى أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (A/77/127)، ذكرت أن الارتفاع المفزع في جرائم الكراهية وخطاب الكراهية ضد المسلمين يصاحبه استمرار الاستهداف والتنميط والمضايقات ضد المسلمين من قبل أجهزة الشرطة والأمن.

88 - **السيد عبد العزيز** (ماليزيا): قال إنه مع تزايد اعتماد الناس على الإنترنت، ينقل المجرمون أنشطتهم إليها، حيث تتجاوز تلك الأنشطة الحدود الوطنية والولايات القضائية. ولسوء الحظ، أدت المصاعب الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة هشاشة الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك عدد من الماليزيين الذين وقعوا ضحية لعمليات احتيال في عروض عمل عبر الإنترنت. وشهدت الجائحة أيضا زيادة في الروابط بين عصابات الاتجار بالمخدرات وغيرها من المنظمات الإجرامية عبر الوطنية.

89 - ومضى يقول إن ماليزيا تستعرض قوانينها وسياساتها وتحدثها بانتظام من أجل مواكبة الطابع المتطور للأنشطة الإجرامية. وأدى اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها والتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى انخفاض معدل الجريمة في البلد بشكل كبير في عام 2021. وتضم سياستها المتعلقة بالمخدرات تدابير صارمة لمعالجة الإمداد، وبرامج لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم ورعايتهم وإعادة إدماجهم، واستراتيجية وقائية تستهدف المناطق الشديدة الخطورة.

90 - وأردف قائلا إنه يجب استكمال الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الجريمة والمخدرات بالتعاون الإقليمي والدولي. وينبغي أن يشمل التعاون الدولي بناء القدرات، وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، والتبادل المنتظم للمعلومات والاستخبارات. وذكر أن ماليزيا تشدد على أهمية الاستراتيجيات الشاملة والتنسيق والتكامل القويين فيما بين أجهزة الأمن وإنفاذ القانون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

91 - وذكر أن ماليزيا تقدر عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لا تزال ملتزمة بالصكوك الدولية ذات الصلة، وكذلك بالاتفاقات الإقليمية والثنائية التي هي طرف فيها. وعلى مستوى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تقوم بتقييم اقتراح بإنشاء لجنة خاصة لمعالجة مسألة الاحتيال في عروض العمل. كما تشارك بنشاط في اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

92 - **السيد باريديس كامبانيا** (كولومبيا): قال إن الحرب على المخدرات فشلت. وينبغي أن تركز الجهود المقبلة على الصحة العامة وحماية حقوق الإنسان والتعاون الدولي. وينبغي للدول أن تستلهم مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة فتعالج مشكلة المخدرات بروح من التضامن، وتنخرط في حوار مفتوح وشفاف فيما بينها ومع جميع الجهات الفاعلة في النظام الدولي.

93 - وأضاف قائلا إن جهود مكافحة المخدرات يجب أن تعالج كلا من العرض والطلب دون إهمال العوامل الأخرى. ومن الضروري مواصلة الامتثال لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وينبغي للسياسات المتعلقة بالمخدرات أن تحترم حق متعاطي المخدرات في الصحة باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية الواجبة له، وذلك بضمان تيسُّر الحصول على علاج للمشاكل الصحية ذات الصلة وخدمات كافية للحد من الضرر.

94 - وأردف قائلا إن السياق الدولي الراهن يبرز أهمية الحوار المتعدد الأطراف بشأن زراعة القنب والكوكا. وينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى استحداث بدائل إلى الحوار مع المجتمعات المحلية المعنية، من أجل ضمان حلول عملية ومستدامة ومنع وقوع المناطق المتضررة في أيدي الجريمة المنظمة. ويجب أن تستهدف الإجراءات الحكومية المنظمات الإجرامية وليس المزارعين.

95 - واستطرد قائلا إن الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد (A/RES/S-32/1، المرفق)، يعد أهم وثيقة برنامجية في مكافحة الفساد. ويشكل ذلك الإعلان واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعيار العالمي الجديد لسياسات مكافحة الفساد. وأعرب عن ترحيب كولومبيا بإنشاء آلية تنفيذ الإعلان، التي اجتمعت لأول مرة في أيلول/سبتمبر 2022 خلال اجتماع ما بين الدورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن إنجازات الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد.

96 - وأعرب عن تقدير كولومبيا للجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي للتفاوض على معاهدة بشأن الجرائم السيبرانية. وقال إن بلده سيواصل العمل على تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للصكوك الدولية القائمة.

97 - **السيدة أندوخار** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الجريمة والفساد ومشكلة المخدرات العالمية لا تزال مصدرا للمعاناة الإنسانية والظلم، وتشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يقوضان السلامة العامة، ويضعفان المؤسسات الحكومية، ويحولان الموارد التي تشتد الحاجة إليها نحو أغراض أخرى.

98 - ومضت تقول إن الجمهورية الدومينيكية عملت جاهدة، في السنوات الأخيرة، لتحقيق الشفافية ومكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز نظام العدالة واليقين القانوني. ومن أجل مكافحة الفساد، لم يعد رئيس الجمهورية يعين المدعي العام، وجرى تعيين مهنيين مستقلين في الهيئات الرئيسية، وأنشئت مديرية عامة جديدة للأخلاقيات والنزاهة الحكومية. وفي حزيران/يونيه، نظمت حكومة بلدها مناقشة رفيعة المستوى بشأن تعميم اعتبارات الشباب في سياسات منع الجريمة. وستواصل العمل على تعزيز التنسيق بين المؤسسات، وتحسين التعاون مع البلدان الأخرى، وإنهاء التركيز على البالغين، وتشجيع مشاركة الشباب.

99 - وأردفت قائلة إن الجمهورية الدومينيكية شاركت في الجهود الرامية إلى صياغة معاهدة بشأن الجرائم السيبرانية، ينبغي أن تحكمها مبادئ الشفافية والحياد والشمول.

100 - وتابعت قائلة إن الدول والأطراف المهتمة الأخرى تقع على عاتقها مسؤولية جماعية عن التصدي للاتجار بالبشر بقوة أكبر، باتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات يركز على الناجين، وفقا للإعلان السياسي لعام 2021 المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (A/RES/76/7). وتعمل الجمهورية الدومينيكية على مواءمة قوانينها مع التزاماتها الدولية وتضع خطة عمل ثالثة بشأن الاتجار بالبشر. وأعربت عن أمل حكومة بلدها في أن تعزز الرؤية الاستراتيجية لأمريكا اللاتينية والكاريبي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي أطلقت مؤخرا المواجهة الإقليمية للجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والفساد. واختتمت كلمتها قائلة إن القضاء على هذه الآفات يستلزم مواجهة الأسباب وعوامل الخطر، وجعل المؤسسات أكثر مسؤولية وشفافية، وتعزيز نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية التي تتمحور حول الإنسان.

101 - **السيد دانغ** تران نام ترونغ (فييت نام): قال إن مشكلة المخدرات العالمية تهدد التنمية الاقتصادية والضمان الاجتماعي وصحة ورفاه الناس في كل مكان؛ ولا يمكن أن تعالجها دولة واحدة بمعزل عن غيرها من الدول. وأضاف أن فييت نام ترحب بجميع

الجهود الدولية الرامية إلى معالجة المشكلة، ولا سيما الدور القيادي الذي تضطلع به منظمات الأمم المتحدة مثل لجنة المخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. كما تشدد على الدور الأساسي لاتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات.

102 - ومضى يقول إن النهج الفييتنامي إزاء مراقبة المخدرات ومنع الجرائم المتصلة بها نهج شامل وجامع ومتمحور حول الإنسان. ويشدد قانونها المنقح المتعلق بالمواد المخدرة على منع الاتجار بالمخدرات عبر الحدود مع النص في الوقت نفسه على برامج لمكافحة المخدرات، ونماذج أكثر تنوعا لإعادة التأهيل، ومراقبة صارمة للأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات. ولديها استراتيجية وطنية ووثيقة رؤية وطنية بشأن مراقبة المخدرات. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تتعاون فييت نام تعاونا وثيقا مع المجتمع الدولي والبلدان الأخرى في المنطقة، وتشارك بنشاط في أطر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن مراقبة المخدرات.

103 - وأردف قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنسق جهودها على نحو أوثق من أجل تحسين الفعالية. ويجب أن توازن بين العرض والطلب والحد من الضرر وأن تسعى جاهدة إلى القضاء على الأسباب الجذرية. ومن الضروري أيضا تعزيز تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات.

104 - وأعقب ذلك بقوله إن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل الوطنية بشأن مراقبة المخدرات. ومن المهم في هذا السياق التقيد بمبادئ السلامة الإقليمية واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وكذلك بأحكام معاهدات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات.

105 - **السيدة لورتكيبانيدزه** (جورجيا): قالت إن منع الجريمة واحترام حقوق الإنسان والقضاء العادل والمستقل وسيادة القانون والحكم الرشيد عناصر أساسية في التنمية الديمقراطية والمستدامة. وبهدف مكافحة الجريمة السيبرانية مكافحة فعالة، قامت جورجيا بإصلاح قوانينها وأدوات السياسة العامة لديها لتتوافق مع اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية. وبفضل مختلف مشاريع بناء القدرات، تمكنت من تدريب عدة مئات من المهنيين العاملين في مجال إنفاذ القانون والقضاء في مجال الجرائم السيبرانية واعتماد عدد من وثائق السياسة العامة المستنيرة.

106 - ومضت تقول إن هناك مجلس تنسيق مشتركا بين الوكالات لمكافحة تعاطي المخدرات يجمع بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل صياغة سياسات لمكافحة المخدرات، وأنشئ مرصد وطني للمخدرات لضمان أن تكون هذه السياسات قائمة على الأدلة. وتعكس الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لمكافحة المخدرات المبادئ الدولية لحقوق الإنسان وتستندان إلى مفهوم الركائز الأربع: خفض العرض، والوقاية، والعلاج، والحد من الضرر.

107 - **السيد مروة** (نيجيريا): شدد على دور المسؤولية العامة والمشتركة، فقال إن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية جهد طويل الأجل. وقد أدت جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، إلى تفاقم مشاكل تعاطي المخدرات والاتجار بها في نيجيريا، حيث غذت أيضا نزعة الإرهاب واللصوصية.

108 - ومضى يقول إن مكافحة بيع المخدرات غير المشروعة على الشبكة الخفية دفعت نيجيريا إلى بذل جهود متضافرة لتعقب الجناة وتوجيه الاتهام إليهم في إطار التشريعات القائمة. وشرعت نيجيريا أيضا في برنامج لبناء القدرات لتدريب ضباط الشرطة على ضبط شبكة الإنترنت، مع التركيز على الشبكة الخفية. غير أن التعاون الدولي القوي ضروري لمكافحة الجريمة السيبرانية مكافحة فعالة. وتتطلع نيجيريا إلى عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

109 - وأردف قائلا إن نيجيريا تنفذ حاليا خطة رئيسية لمكافحة المخدرات، وشرعت في برنامج للوقاية من تعاطي المخدرات. وطبقت نظاما عالي التقنية لكشف الكذب في المحطة الجديدة بالمطار الوطني من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتدير مركزا هاتفيا مجانيا للإبلاغ عن تعاطي المخدرات. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 وأيار/مايو 2022، ألقت نيجيريا القبض على أكثر من 000 17 مشتبه بهم في قضايا مخدرات، وأدانت أكثر من 000 2 متجّر قضائيا، وصادرت 3,5 ملايين كيلوغرامات من المخدرات. وجرى أيضا تفكيك مختبرين سريين لمادة الميثامفيتامين.

رفعت الجلسة الساعة 13:00.